

الهشاشة الريفية، وبرامج التوظيف والحماية الاجتماعية في مصر: إلى أي مدى يمكن أن تصل مبادرات الدولة؟

Hussein Suleiman

حسين سليمان

الهشاشة الريفية، وبرامج التوظيف والحماية الاجتماعية في مصر: إلى أي مدى يمكن أن تصل مبادرات الدولة؟

Hussein Suleiman

حسين سليمان

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCO)** معياراً للبحوث والدراسات الموجهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 29 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصلية التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة، ويشارك في كل فريق دراسي منسق وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنتشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

أوراق بحثية يوروميسكو EUROMESCO PAPERS الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران الأكاديمية: anonymous

إشراف وتدقيق
Coordination
د. أحمد الكويفي
Dr. Ahmad Alkuwafi
تنسيق النسخة العربية:
Punt d'Intercanvi & Punt Comú
الترجمة من الإنجليزية:
Rajaai Bourhan
رجائي برهان
تنفيذ الحروف العربية:
Mahmoud Alahmad
محمود الأحمد

مصمم التنسيق:
Maurin.studio
التصميم:
نوريا إسبارثا
Núria Esparza
ردمك طباعي:
2565-2419
ردمك رقمي:
2565-2427

أبريل 2023

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن آراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أوروبومتوسطي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، وسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتالانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

الهشاشة الريفية، وبرامج التوظيف والحماية الاجتماعية في مصر: إلى أي مدى يمكن أن تصل مبادرات الدولة؟

حسين سليمان

Hussein Suleiman

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة

المقدمة

في يناير 2019، أعلن الرئيس المصري عن إطلاق مبادرة بعنوان "حياة كريمة"، تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والقضاء على الفقر في المجتمعات الريفية. تسعى المبادرة إلى تحقيق أهدافها من خلال العديد من التدخلات التي تستهدف معالجة الاحتياجات التنموية المتنوعة في أكثر المجتمعات الريفية هشاشةً في مصر.

ومنذ ذلك الحين، ما زالت مبادرة "حياة كريمة" مستمرة، وقد توسع نطاقها وعملياتها بشكل كبير خلال السنوات الماضية. تعترف الدولة، من خلال تركيز المبادرة على المجتمعات الريفية في مصر بهدف القضاء على الفقر، بأن الفقر والهشاشة في مصر هما ظاهرتان ريفيتان بشكل أساسي، وإن توجدان في المدن أيضاً، ولكنهما أكثر انتشاراً بكثير في الريف.

تم توسيع نطاق المبادرة بشكل كبير خارج الخطة الأصلية، وتحثفل الدولة بها باعتبارها أكبر برنامج للحماية الاجتماعية أو حتى أكبر مشروع عام تم تنفيذه على الإطلاق في مصر. وهذا يستدعي تقييم مدى إمكانية تحقيق المبادرة لأهدافها الرئيسية من خلال دراسة نطاق تدخلاتها والأسباب الجذرية للهشاشة والفقر في الريف في مصر.

يهدف هذا البحث إلى إجراء مثل هذا التقييم من خلال أولاً فحص مبادرة "حياة كريمة" بالتركيز على أهدافها وتدخلاتها ونطاقها. سيعتمد البحث على البيانات الرسمية المعلنة، التي على الرغم من حجم النقص في التفاصيل والاتساق، إلا أنها توفر مؤشرات مفيدة عن العمليات منذ إطلاق المبادرة. وبعد ذلك، سيدقق البحث في الهشاشة والفقر في الريف في مصر وأسبابها الجذرية، وبالتحديد دور فرص العمل ونوعيتها. وأخيراً، في القسم الأخير، سيقوم مدى احتمالية قيام المبادرة بمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة الريفية في مصر من خلال التدخلات المخطط لها، وسيقترح توصيات في السياسة العامة لمعالجة الهشاشة وتحقيق التنمية الشاملة في الريف المصري.

وباختصار، يجادل البحث بأن مبادرة "حياة كريمة" قد تم توسيع نطاقها بشكل متسرع لتصبح برنامج ضخم مع تخصيص موارد عامة ضخمة لها، بينما كان التخطيط لها غير كاف. ركزت المبادرة بشكل غير متناسب على تدخلات البنية التحتية، بما يتماشى مع نموذج تنمية الدولة القائم على مشاريع البنية التحتية الضخمة خلال السنوات القليلة الماضية. من غير المرجح أن تؤدي مثل هذه التدخلات إلى القضاء على الفقر في الريف في مصر، والذي يعود إلى نقص وانخفاض جودة فرص العمل، حيث إنها لن تؤدي إلى خلق فرص عمل مستدامة. يتعمق البحث في الأسس المؤسسية لانخفاض عرض فرص العمل اللائق في الريف، وكذلك في المراكز الحضرية في مصر، ويجادل بأن الإصلاح المؤسسي، أكثر من التدخلات الأخرى، سيكون الطريق الضروري للتنمية الشاملة وخلق فرص العمل، وبالتالي لمحاربة الفقر في مصر.

حياة كريمة: برنامج ريفي تنموي مفاجئ وضخم

ليست "حياة كريمة" أول برنامج حكومي للتنمية الريفية في مصر، حيث سبقها على الأقل برنامجان تنمويان طموحان على نطاق واسع خلال العقود القليلة الماضية، ولكنهما فشلا في نهاية المطاف في تحقيق إنجازاتهما المخططة لها.

وكان أحد أبرز المبادرات التنموية في ذلك الوقت في مصر هو البرنامج القومي الشامل للتنمية الريفية، المعروف باسم "شروق". وقد أطلق البرنامج، الذي كان في الواقع أول برنامج وطني للتنمية الريفية (Nawar, 2006)، في عام 1994 بتأييد من رئيس الجمهورية المصري آنذاك، وكان مخططاً له أن يستمر لأكثر من 20 عاماً، من 1994 إلى 2017. وقدرت استثماراته الإجمالية المطلوبة رسمياً في عام 1996 بمبلغ 267.1 مليار جنيه مصري، أي ما يعادل 78.6 مليار دولار أمريكي آنذاك، وتضمن ثلاثة أنواع من التدخلات: مشاريع البنية التحتية، ومشاريع رأس المال البشري، ومشاريع التنمية الاقتصادية (Moharram, 1998). ومع ذلك، فقد بدأ برنامج "شروق" الطموح في التراجع منذ عام 1999، وبحلول عام 2002 لم يعد هناك أي ذكر رسمي له. وخلال فترة وجوده القصيرة حتى نهاية عام 2001، قُدرت استثمارات "شروق" الإجمالية المنفذة بمبلغ 540 مليون جنيه مصري فقط (158 مليون دولار أمريكي آنذاك)، استُخدم ثلثها في مشاريع البنية التحتية (El Nour, 2014).

وفي عام 2007، أعلنت الحكومة عن برنامج آخر يهدف إلى تنمية ألف قرية من أفقر القرى في مصر، وأيده ابن الرئيس آنذاك. وكان مخططاً للبرنامج أن يستهدف 151 قرية في المرحلة الأولى، بميزانية مقدرة بنحو 4 مليارات جنيه مصري (حوالي 520 مليون يورو آنذاك) (Soliman & Gaber 2010)، لكنه سرعان ما توقف عندما اندلعت احتجاجات شعبية أطاحت بالرئيس المصري في بداية عام 2011 وأنهت المسيرة السياسية لابنه. ثم استؤنف البرنامج ذاته مرة أخرى في عام 2012 بعد انتخاب رئيس جديد، لكنه توقف مرة أخرى بعد عزله في منتصف عام 2013. وأعيد إحياء البرنامج الدائم وقاعدة بيانات القرى المستهدفة مرة أخرى، لتشكل الأساس لمبادرة "حياة كريمة" الأخيرة في تصورها الأولى.

وفي عام 2019، أطلق الرئيس المصري الحالي مبادرة "حياة كريمة"، وهي مبادرة تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق التنمية الشاملة والقضاء على الفقر في المجتمعات الريفية في مصر كهدف في إطار استراتيجية التنمية المستدامة للبلاد حتى عام 2030 (Haya Karima, 2023).

وأعلن أن المبادرة ستعمل في ثلاث مراحل. تستهدف المرحلة الأولى أشد القرى هشاشةً، والتي تبلغ نسبة الفقر فيها 70% أو أكثر. وتستهدف المرحلة الثانية القرى التي تتراوح نسبة الفقر فيها بين 50% و70%، بينما تستهدف المرحلة الثالثة القرى التي تقل فيها نسبة الفقر عن 50%. ووفقاً للبيانات الرسمية، فقد جمعت المبادرة أكثر من 20 وزارة وهيئة حكومية، بالإضافة إلى 23 منظمة مجتمع مدني، التي عملت على تحقيق أهدافها خلال السنوات القليلة الماضية (Haya Karima, 2023).

وتم تحديد سبع مجالات تدخل لخدمة أهداف المبادرة. وتشمل، تحسين جودة الإسكان في المجتمعات المستهدفة، والاستثمارات في البنية التحتية، وتعزيز مرافق الرعاية الصحية، وتحسين البنية التحتية التعليمية، والتمكين الاقتصادي من خلال التدريب والعمل، والتدخلات الاجتماعية المستهدفة لأكثر الفئات هشاشةً، مثل الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، وأخيراً التدخلات البيئية المتعلقة بإدارة النفايات (Haya Karima, 2023).

تم توسيع المبادرة في وقت قريب لتشمل برنامج مظلة يضم مبادرات متخصصة أخرى، تعالج واحدة أو أكثر من مجالات التدخل، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي (Mohieldin, 2022). وهي تضم حالياً أكثر من 10 برامج فرعية كانت منفصلة في السابق تستهدف قضايا مثل السكن اللائق، والتحويلات النقدية، وتحسين المجاري المائية، والبنية التحتية للطرق، والتأمين الصحي الوطني، وما إلى ذلك (Ministry of Planning and Economic Development, 2023). الإطار الزمني الأصلي لمبادرة "حياة كريمة" هو بين عامي 2020 و2023، لكن من غير المرجح أن تتحقق الأهداف في الوقت المحدد بسبب النطاق الطموح والمتزايد لعملياتها المحددة.

في الأصل، تم تقدير الميزانية الإجمالية للمبادرة في عام 2019 عند إطلاقها لأول مرة، بمبلغ 675 مليون جنيه مصري فقط (ما يعادل 35 مليون يورو في عام 2019، و20.8 مليون يورو في أوائل عام 2023 بعد تخفيض قيمة الجنيه المصري). ثم تم توسيعها بشكل كبير في عام 2021، واعتمدت كمبادرة رئاسية، بميزانية قدرها 500 مليار جنيه مصري (26.5 مليار يورو في عام 2021، و15.4 مليار يورو بسعر صرف عام 2023) (Ministry of Planning and Economic Development, 2021a). وتم توسيع نطاق الاستثمارات المطلوبة أكثر، وتشير التقديرات الأخيرة إلى 700 مليار جنيه مصري (37 مليار يورو في 2021/2020 عند تقديرها، و21.5 مليار يورو في عام 2023)، مما يجعلها، وبفارق كبير، أكبر مشروع عام تنفذه الدولة المصرية على الإطلاق، وفقاً للبيانات الرسمية. وفي نطاقها الحالي، تستهدف المبادرة الآن 4,584 قرية في 20 محافظة مختلفة، ليستفيد منها ما يقرب من 60 مليون مستفيد بشكل إجمالي (Ministry of Planning and Economic Development, 2021b).

تم توسيع النطاق المستهدف لاستثمارات المبادرة أكثر من 1000 مرة في أقل من عامين. إن هذه التغييرات الضخمة والمفاجئة في نطاق المبادرة، وبالتالي في تدخلاتها، بعد فترة وجيزة جداً من إطلاقها، تعكس نقص التخطيط ودراسات الجدوى لمبادرة احتفل باعتبارها الأكبر حتى الآن في البلاد.

كما تسلط التصريحات الرسمية المتضاربة الضوء على نقاط القصور في التخطيط فيما يتعلق بنطاق وتكلفة مراحل المبادرة. وفقاً لبعض المصادر، كان مخططاً للمبادرة أن تكون لها مرحلة تجريبية، تستهدف 375 قرية، ليستفيد منها أكثر من 4.5 مليون نسمة، باستثمارات قدرها 13.5 مليار جنيه مصري، تليها المرحلة الأولى، التي تستهدف 1436 قرية في 52 مركزاً بـ 20 محافظة، ليستفيد منها أكثر من 18.5 مليون نسمة (State Information Service, 2023). وقدرت تكلفة المرحلة الأولى بحوالي 260 مليار جنيه مصري (13.8 مليار يورو في 2021/2020، و8 مليارات يورو في عام 2023)، لكن مصادر أخرى تشير إلى 103 مليار جنيه مصري فقط وعدد أقل بكثير من القرى المستهدفة، مع وجود تضارب حتى في الإطار الزمني لكل مرحلة. تدّعي بعض المصادر الرسمية أن المرحلة الأولى اكتملت في عام 2020 وأن المرحلة الثانية أطلقت بالفعل (Egypt's Project Map, n.d.a)، في حين تزعم مصادر أخرى أنه حتى نهاية عام 2022 كانت المرحلة الأولى ما زالت جارية (State Information Service, 2022a).

تم اختيار المراكز المستهدفة للمرحلة الأولى بناءً على عدة معايير، بما في ذلك نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي سكان المركز، ونسبة السكان الريفيين الفقراء، والوصول إلى شبكات المياه، وشبكات الصرف الصحي العامة، ومعدل الأمية، وغيرها من المعايير ذات الصلة. وقد سلطت المبادرة الضوء على مخرجات محددة متوقعة في القرى المستهدفة كمقياس لإنجازات البرنامج. وفي مقدمتها خفض معدل الفقر، وتحسين تغطية الرعاية

الصحية والتعليم، والحصول على مياه نظيفة، وتوفير الآلاف من فرص العمل (Ministry of Planning and Economic Development, 2021b).

ولمتابعة وتقييم مخرجات تدخلات "حياة كريمة"، أعلنت الحكومة عن إطلاق نظام إلكتروني لرصد المبادرة، من المفترض أن يجمع الاحتياجات التنموية للقرى المستهدفة، ويراقب ويقيم التدخلات الجارية ومخرجاتها اللاحقة (Ministry of Planning and Economic Development, 2021c). ومع ذلك، لم يتم جعل النظام متاحاً للجمهور. كما تم إعداد تقريرين على الأقل لقياس أثر المبادرة: الأول اكتمل في نهاية عام 2020 والثاني في منتصف عام 2022. لم يتم نشر أي منهما للجمهور، لكن تم نشر بعض نتائجهما المختارة.

كشفت مقتطفات النتائج المنشورة من التقرير الأول عن بعض مؤشرات المخرجات. تم إنشاء مؤشر مركب لجودة الحياة لقياس أثر المبادرة فيما يتعلق بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، ولكن دون تفاصيل أخرى حول المنهجية أو البيانات. وفقاً لنتائج التقرير، في القرى المستهدفة، ارتفع المؤشر المركب بنسبة 18 نقطة مئوية بحلول نهاية عام 2020، مقارنةً بما قبل إطلاق المبادرة. انخفض متوسط الفقر بنسبة 14 نقطة، وارتفعت تغطية الخدمات الصحية بنسبة 24 نقطة مئوية، وارتفعت تغطية الخدمات التعليمية بنسبة 12 نقطة، وارتفعت تغطية الصرف الصحي بنسبة 46 نقطة (Ministry of Planning and Economic Development, 2021d).

على عكس نسختها السابقة، لم يتضمن المقتطف المنشور من التقرير الثاني، المكتمل في منتصف عام 2022، تحديثات عن المؤشر المركب أو مكوناته في القرى التي اكتملت فيها العمليات أو كانت جارية. بدلاً من ذلك، ركز على الإبلاغ عن تقدم التدخلات، لا مخرجاتها (Ministry of Planning and Economic Development, 2022).

وآخر التحديثات المتاحة حتى الآن عن تدخلات المبادرة هي حتى الربع الثالث من عام 2022. ووفقاً لهذه التحديثات، كانت المرحلة الأولى لا تزال جارية خلال ذلك الوقت، تعمل في 1477 قرية. تم إكمال 30,000 مشروع ضمن المحافظات الـ 20 المستهدفة. في 8 محافظات تم إكمال أكثر من 90% من المشاريع المستهدفة، وفي 7 محافظات تم إكمال أكثر من 70% من المشاريع المستهدفة، وفي 5 محافظات تم إكمال أقل من 70% بحلول ذلك الوقت (State of Information Service, 2022).

وتشمل التدخلات المذكورة مجموعة واسعة من المشاريع مثل العمل على إنشاء 495 وحدة صحية ومراكز طبية، و4 مستشفيات مركزية، و186 نقطة إسعاف، بالإضافة إلى تجهيز وزيادة كفاءة المرافق الصحية القائمة في القرى. كما أنشأت المبادرة 61 مجمعاً خدمياً، ويجري إنشاء 115 مجمعاً إضافياً. وتتضمن هذه المجمعات وحدات لتسجيل العقارات والسجل المدني ومكاتب البريد ووحدات التكافل الاجتماعي وغيرها من الخدمات. كما يجري العمل على إنشاء 160 مجمعاً زراعياً، اكتمل منها 13. وتتضمن هذه المجمعات الوحدات التي تقدم خدمات متعلقة بالزراعة في المجتمعات الريفية (State of Information Service, 2022).

علاوة على ذلك، تم الانتهاء من 530 مركزاً للشباب، بما في ذلك إنشاء 117 مركزاً جديداً، واستبدال وتجديد 97 مركزاً، وتطوير 316 مركزاً قائماً. يجري العمل في 461 مركزاً آخر للشباب، معظمها لتطوير مراكز قائمة أيضاً، في حين يجري الإعداد أيضاً لـ 51 مركزاً للشباب آخر (State of Information Service, 2022).

كما أكملت المبادرة بناء أو ترميم 132,000 وحدة سكنية، وتمديد الآلاف من شبكات الصرف الصحي والمياه المنزلية. كما نفذت المبادرة تدخلات في البنية التحتية الكهربائية، بما في ذلك إضافة المزيد من المرافق وترميم وصيانة المرافق القائمة، بتكلفة تقديرية قدرها 24.2 مليار جنيه مصري (1.3 مليار يورو في 2022/2021، و740 مليون يورو في عام 2023) (State of Information Service, 2022).

كما تم إنشاء أو ترميم 3000 روضة و127 مدرسة مع 2311 فصلاً دراسياً، وفقاً للمصادر. وتم نشر 175 قافلة طبية، قدمت خدمات بما في ذلك آلاف العمليات الجراحية والطبية في القرى (State of Information Service, 2022).

وكجزء من التدخلات أيضاً، حُطت لترميم 20,000 كيلومتر من المجاري المائية، بشكل رئيسي من خلال تبطينها، بحلول عام 2024 (A. Alaa, 2022)، بميزانية مقدرة قدرها 80 مليار جنيه مصري في عام 2021 (4.2 مليار يورو في عام 2021، و2.5 مليار يورو في عام 2023). وبحلول الربع الثالث من عام 2022، تم الانتهاء بالفعل من 5847.98 كيلومتر (A. Alaa, 2022).

التوظيف الريفي والهشاشة في مصر

إن برنامج مدته ثلاث سنوات للقضاء على الفقر في الريف في مصر هو مسعى طموح للغاية، إن لم يكن غير واقعي، وخاصة أن الفقر في مصر ظاهرة ريفية بشكل رئيسي. وفقاً لآخر البيانات الرسمية المتاحة، بلغ معدل الفقر الوطني الإجمالي في 2020/2019 29.7% (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2020). ومن المرجح أن يكون هذا المعدل قد ارتفع منذ ذلك الحين، في أعقاب تأثير جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، والانهيار غير المسبوق لاحقاً في العملة المصرية في عام 2022 وأوائل عام 2023. وقد ترجم ذلك إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية إلى ضعفي قيمتها تقريباً مقابل الجنيه المصري في أقل من 12 شهراً، ومعدل تضخم رسمي سنوي ارتفع إلى 21.3% في ديسمبر 2022 (Central Bank of Egypt, 2022b)، وإلى أكثر من 100% في التقديرات المستقلة (France24, 2023)، مما سيرفع قيمة خط الفقر الوطني، وبالتالي معدل الفقر أيضاً.

وفقاً لبيانات 2020/2019، ترتفع معدلات الفقر في مصر بشكل كبير في المجتمعات الريفية. في المحافظات الجنوبية، بلغ الفقر في المناطق الريفية 42.8%، بينما كان 12% في المدن. أما في المحافظات الشمالية، فبلغ الفقر في المناطق الريفية 23.1%، بينما بلغ فقط 4.4% في المدن. وفي الوقت نفسه، بلغ الفقر في المحافظات الكبرى (الحضرية بالكامل)، بما في ذلك القاهرة على سبيل المثال، 14.7% (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2020). وبالتالي، فإن معدلات الفقر في المحافظات الجنوبية والشمالية على حد سواء تزيد أربعة أضعاف تقريباً في المناطق الريفية مقارنة بالمدن.

لطالما وجد فارق في الفقر بين الريف والمدن في مصر، لكنه أصبح أكبر بشكل متزايد. قدر البنك الدولي في عام 1991 أن نسبة الفقر في المدن في مصر في 1990/1991 كانت 21%، في حين بلغت في المناطق الريفية 25%، مما يعكس تبايناً نسبياً صغيراً بدأ في التزايد منذ ذلك الحين. علاوة على ذلك، قدرت العديد من الدراسات أن معدل الفقر في الريف كان أقل من الفقر في المدن في مصر قبل عقد من الزمان في 1982/1981 (World Bank, 2002).

يسلط الجدول 1 الضوء على الفجوة المتزايدة في الفقر في الريف والمدينة في جميع أنحاء مصر، بناءً على عدة نقاط بيانات متاحة من 1996/1995 حتى الأحدث في 2020/2019. كما يسلط الضوء على الفجوة المستمرة في الفقر بين الجنوب والشمال، والتي يمكن تفسيرها بالاختلافات الهيكلية الجغرافية في تركيز الثروة والموارد الطبيعية والخدمات (Salem & Gleason, 2003). كما يوضح الجدول، في الأوقات التي يرتفع فيها الفقر في جميع المناطق، كما حدث من 2000/1999 إلى 2010/2010، ارتفع الفقر في المناطق الريفية أكثر من المدن، بينما في الأوقات التي انخفض فيها في جميع المناطق، كما حدث في الفترة الأخيرة، والمؤقتة على الأرجح، من 2018/2017 إلى 2020/2019، انخفض الفقر بوتيرة أبطأ بكثير في المناطق الريفية مقارنة بالمدن، مما يعكس انتشار الهشاشة وممانعة جذور الفقر في الريف المصري.

الجدول 1 : معدلات الفقر عبر المناطق في مصر (1996/1995-2020/2019)

2019 2020/	2017 2018/	2015	2012 2013/	2010 2011/	1999 2000/	1995 1996/	المنطقة
12	30	27.4	26.7	29.5	19.3	10.8	المدن - الجنوبية
42.8	51.9	56.7	49.4	51.4	34.2	29.3	الريفية - الجنوبية
4.4	14.3	9.7	11.7	10.3	6.2	8.3	المدن - الشمالية
23.1	27.3	19.7	17.4	17	11.8	21.5	الريفية - الشمالية
14.7	26.7	15.1	15.7	9.6	5.1	13.1	المدن الكبرى

المصدر: Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2019&2020). Indicators of Income, Expenditure, and Consumption Survey. World Bank (2002). Arab Republic of Egypt: Poverty Reduction in Egypt Diagnosis and Strategy, Volume I: Main Report. <https://documents1.worldbank.org/curated/en/611841468770090531/pdf/Main-report.pdf>

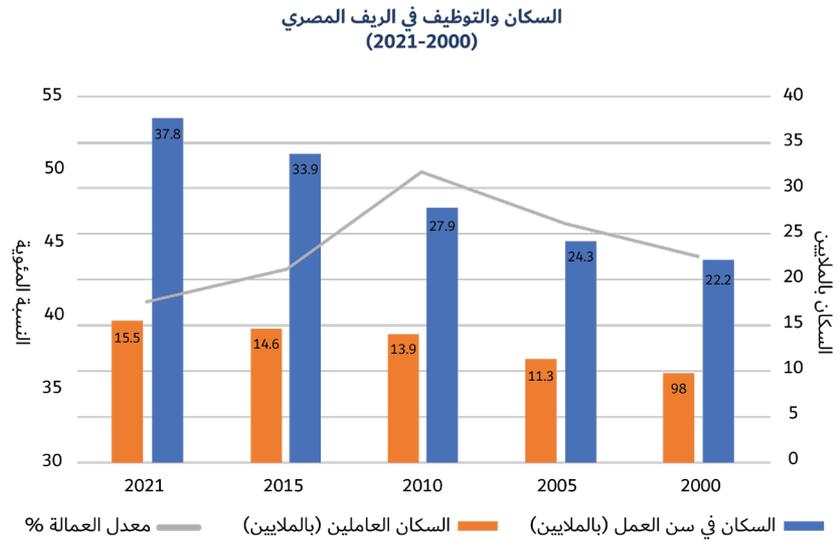
يرتبط الفقر بشكل عام إلى حد كبير بظروف العمالة وسوق العمل كمحددات رئيسية له من خلال توليد الدخل (United Nations, 2007)، مما يجعل الوضع الوظيفي يشكل عاملاً أساسياً في تحديد خطر الفقر بالنسبة للأسر (OECD, 2009). وتؤكد بيانات الفقر في مصر هذه العلاقة، وتسلط الضوء على الارتباط الوثيق بين عدم استقرار العمل وانتشار الفقر في البلاد، بغض النظر عن المنطقة (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2020).

ومن ثم، يُتوقع أن يعكس فارق الفقر بين الريف والمدن في مصر مؤشرات سوق العمل الأسوأ في المناطق الريفية مقارنة بالمدن. على النقيض من ذلك، تظهر البيانات باستمرار معدل بطالة في الريف أقل بكثير في مختلف المناطق دون الإقليمية في البلاد. في عام 2021، بلغت البطالة 9.3% في المدن، و5.2% في ريف المحافظات الشمالية. وفي المحافظات الجنوبية أيضاً، كانت البطالة في المدن أعلى عند 8.5%، مقارنة بـ 3.1% فقط في المناطق الريفية. في حين سجلت المحافظات الكبرى معدل بطالة أعلى بكثير، عند 14% (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2022b).

ومع ذلك، فإن مثل هذه البيانات، مع ملاحظة انخفاض البطالة في الريف، لا تتبع من سوق عمل صحي في الأرياف، ولكنها تعكس انخفاض مشاركة القوى العاملة، وفرص العمل ذات الجودة المنخفضة في المناطق الريفية. يمكن أن يوفر معدل العمالة - النسبة المئوية للأفراد في سن العمل الذين يعملون - انعكاساً أفضل لظروف سوق العمل والتطورات في العقود القليلة الماضية. في عام 2021، بلغ عدد سكان الريف في سن العمل 37.8 مليون نسمة، من بينهم 15.5 مليون فرد فقط (41%) كانوا يعملون الباقون إما عاطلين عن العمل أو خارج القوى العاملة تماماً.

وقد انخفض معدل العمالة في الريف إلى هذا المستوى المنخفض نتيجة لبطء نمو فرص العمل، مقارنة بالنمو السكاني على مدار العقود القليلة الماضية. ويوضح الرسم البياني 1 تطور عدد السكان في سن العمل، وعدد السكان العاملين، ومعدل العمالة في الريف المصري بين عامي 2000 و2021.

الشكل 1: السكان والتوظيف في الريف المصري (2000-2021).



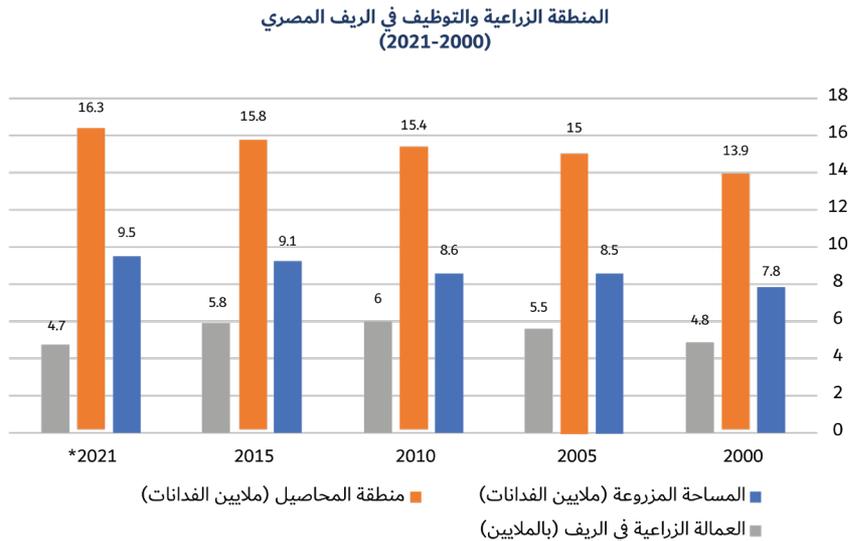
البيانات من: Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2000:2022). Annual Bulletin of Labour Force Survey.

وفقاً للبيانات الواردة في الرسم البياني 1، بين عامي 2000 و2021، زاد عدد سكان الريف الواقعيين في سن العمل في مصر بمقدار 15.6 مليون نسمة، في حين زاد عدد الأفراد العاملين في المناطق الريفية بمقدار 5.7 مليون فقط، مما يعني أن حوالي 10 ملايين شخص دخلوا سن العمل في المناطق الريفية، ولكن لم يجدوا عملاً. ونتيجة لذلك، انخفض معدل العمالة الريفية في عام 2021 إلى أدنى مستوى له في 20 عاماً على الأقل. ففي عام 2000 بلغ 44.1%، ثم ارتفع إلى 49.8% بحلول عام 2010 (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2000b, 2022b)، قبل أن ينخفض طوال العقد الماضي.

إن فحص أقرب للتوظيف القطاعي، وخاصة التوظيف الزراعي، وتحولاته خلال العقود القليلة الماضية، يساعد على تفسير النمو البطيء للعمالة في الريف المصري. لم يتمكن قطاع الزراعة، أكبر قطاع توظيفاً في الريف المصري، وفي الواقع في سوق العمل الوطني حتى الآن، من استيعاب المزيد من العمالة خلال العقد الماضي، بل شهد حتى انخفاضاً مستمراً في العدد الإجمالي لعماله.

وكما نرى في الرسم البياني الثاني، زاد التوظيف الريفي في الزراعة في مصر من 4.8 مليون في عام 2000 إلى 6 ملايين في عام 2010، قبل أن ينخفض إلى 5.8 ثم إلى مجرد 4.7 مليون في عامي 2015 و2021 على التوالي (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2000b, 2022b)، متماشياً مع اتجاه معدل العمالة في الريف خلال العقد الماضي. إن الانخفاض الحاد في إجمالي العمالة الزراعية في الريف في العقد الأخير، بمقدار 1.3 مليون شخص، على النقيض من الارتفاع المفاجئ بمقدار 1.2 مليون في العقد السابق، يأتي على الرغم من الزيادة المستمرة في المساحة الزراعية في مصر طوال الفترة ذاتها. زادت المساحة المزروعة الإجمالية من 7.8 مليون فدان (الفدان حوالي 1.038 فدان) في عام 2000 إلى 9.5 مليون فدان في عام 2019، آخر البيانات المتاحة. كما زادت المساحة المزروعة الإجمالية، التي تشمل إعادة زراعة نفس الأراضي خلال العام، من 13.9 إلى 16.3 مليون فدان على مدار العقد الماضي (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2000a, 2022a).

الشكل 2: المنطقة الزراعية والتوظيف في الريف المصري (2000-2021).

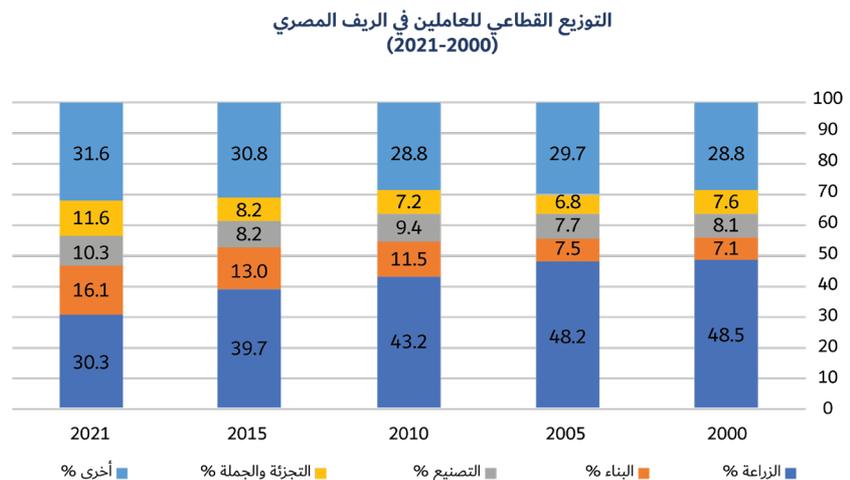


البيانات من: Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2000-2021). Annual Bulletin of Labour Force Survey and Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2000-2021). Annual Bulletin for Crop Area and Plant Production Statistics. * Latest data for cultivated and crop area is for 2019, while that for rural employment in agriculture is for 2021.

قد يشير الارتفاع في المساحات الزراعية مع الانخفاض الحاد المتزامن في العمالة إلى تزايد الاعتماد على التقنيات التي تستغني عن العمالة، لا سيما في مشروعات استصلاح الأراضي الضخمة التابعة للدولة/الشركات، و/أو التحول إلى محاصيل مختلفة تتطلب عمالة أقل كثافة (United Nations, 2007). تزامنت مثل هذه التغيرات في حجم العمالة وإنتاج القطاع الزراعي في مصر مع ارتفاع متوسط أجر العمالة الزراعية كنسبة من متوسط الأجور الإجمالية في سوق العمل المصري، وبالتحديد خلال العقد الماضي. في عام 2005، بلغ متوسط الأجور الزراعية إلى متوسط الأجور الإجمالية 69.7%. ثم ارتفع قليلاً إلى 70.4% بحلول عام 2010، ثم قفز إلى 86.4% بحلول عام 2021 (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2005, 2022b). ويتنبأ مثل هذا الارتفاع في الأجور الزراعية والإنتاجية، مع انخفاض العمالة الزراعية والمعدل العام للعمالة في الريف، بتفاقم عدم المساواة داخل المناطق الريفية في مصر أيضاً، ولكن هناك حاجة لمزيد من البيانات للتحقق من ذلك.

عوض انخفاض العمالة الزراعية في الريف المصري جزئياً نمو العمالة في قطاعات أخرى، مثل البناء وتجاري التجزئة والجملة. ونتيجة لذلك، تغير التوزيع القطاعي للسكان المشتغلين في الريف المصري، كما يوضحه الرسم البياني الثالث. انخفضت حصة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الريفية من 48.5% في عام 2000 إلى 30.3% في عام 2021، في حين تضاعفت حصة عمالة البناء خلال الفترة ذاتها، من 7.1% إلى 16.1%، لتصبح ثاني أكبر قطاع توظيفاً في الريف المصري. كما نما قطاع تجارة التجزئة والجملة وتجاوز التصنيع، الذي أصبح الآن رابع أكبر قطاع في المناطق الريفية، بعد أن كان الثاني في أوائل منتصف العقد الأول من الألفية (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2000b, 2022b). ومع ذلك، كان نمو العمالة في هذه القطاعات بطيئاً، لذلك لم يتمكن من استيعاب النمو السريع للسكان الريفيين الذين هم في سن العمل، بالتزامن مع انخفاض العمالة الزراعية، مما ساهم في الانخفاض المذكور في معدل العمالة الريفية.

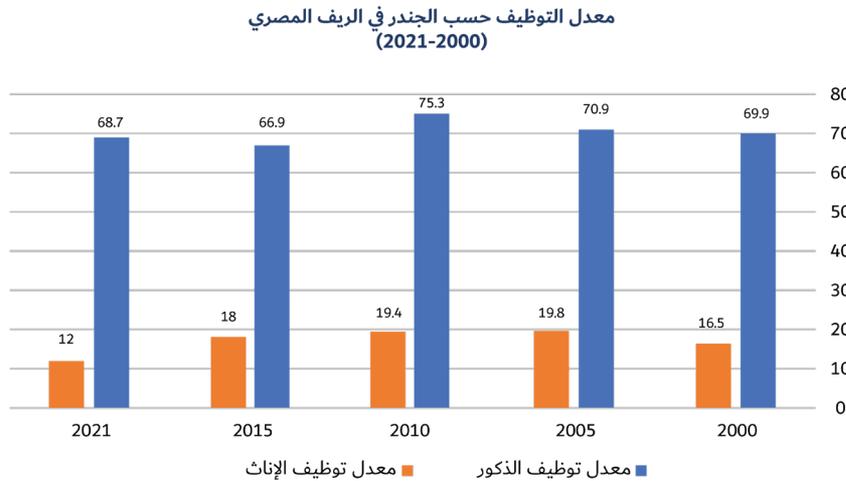
الشكل 3: التوزيع القطاعي للعاملين في الريف المصري (2000-2021).



البيانات من: Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2000:2021). Annual Bulletin of Labour Force Survey.

ربما ساهمت أيضاً التغيرات في التوزيع القطاعي للعمالة في الريف في توسيع الفجوة بين الجنسين في العمالة، مما يفاقم البعد الجندي للهشاشة في الريف المصري، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى استبدال العمل بالزراعة بالعمل في مجال البناء. كان قطاع الزراعة، وهو قطاع تقليدي صديق للإناث، يوظف ما لا يقل عن ثلثي جميع النساء العاملات في الريف المصري. وقد انخفضت العمالة النسائية الريفية في الزراعة من ذروتها البالغة 1.9 مليون في العقد الماضي إلى 750 ألفاً فقط في عام 2021. وكما هو موضح في الرسم البياني الثالث، تزامن انخفاض العمالة الزراعية مع ارتفاع سريع في قطاع البناء، باعتباره ثاني أكبر قطاع في الريف المصري من حيث العمالة. ويوظف القطاع، الذي يعمل به 2.5 مليون شخص في المناطق الريفية في عام 2021، مضيئاً ما يقرب من مليون وظيفة في العقد الماضي، الذكور بشكل شبه كامل (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2000b, 2022b).

الشكل 4: معدل التوظيف حسب الجندر في الريف المصري (2000-2021).



بيانات من: Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2000:2021). Annual Bulletin of Labour Force Survey.

أدت مثل هذه التغيرات في نمو الوظائف القطاعية إلى خروج المزيد من النساء الريفيات من القوى العاملة بشكل عام. ونتيجة لذلك، انخفض معدل عمالة الإناث الريفيات إلى مجرد 12% في عام 2021، وهو الأدنى خلال ما لا يقل عن العقدين الماضيين. كما انخفض معدل عمالة الذكور الريفيين من ذروته في العقد الأول من الألفية، ولكن بدرجة أقل بكثير من ذلك بالنسبة للإناث، وأظهر بعض التحسن في السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الرسم البياني الرابع أدناه (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2000b, 2022b).

على الرغم من انخفاض معدلات العمالة وتدنيها في الريف المصري بالنسبة للذكور والإناث، إلا أنها ما زالت أعلى باستمرار من العمالة في المدن. في عام 2021، بلغ الأخير 37.9% مقارنة بمعدل العمالة في الريف المذكور أعلاه وهو 41% (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2022b). وبالتالي، يمكن أن يؤدي ارتفاع كل

من معدلات العمالة والفقير في المناطق الريفية، إلى المزيد من الفقر المدقع بين العاملين بسبب انخفاض جودة الوظائف في الريف مقارنة بنظيراتها في المدن.

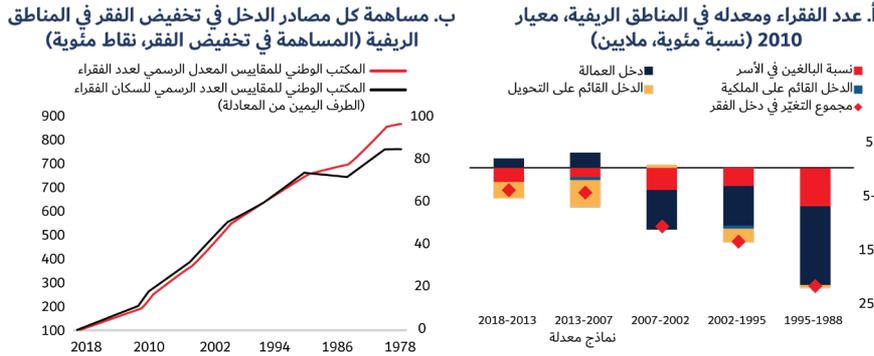
ويتضح ذلك من هيمنة العمالة غير الرسمية في المناطق الريفية مقارنة بالمدن في مصر. عادةً ما تنطوي العمالة غير الرسمية على عدم استقرار العمل، وعدم وجود حد أدنى للأجور، وعدم منح إجازات مدفوعة الأجر، وعدم وجود استحقاقات وتأمين، وما إلى ذلك. وتزيد مثل هذه الظروف من احتمالية الفقر المدقع بين العمال غير الرسميين، مقارنة بالعمال الرسميين، سواء في القطاعين العام أو الخاص. في عام 2021، مثل العمال خارج المنشآت (مؤشر على العمال غير الرسميين) 55.1% من جميع العمال في الريف المصري، مقارنةً بـ 30.8% في المدن (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2022b). استمر هذا الفارق الكبير بين الريف والمدن في نسبة العمالة غير الرسمية، بل كان أوسع بكثير، لكنه بدأ أيضاً في الانكماش بشكل رئيسي بسبب ارتفاع العمالة غير الرسمية في المناطق الحضرية في السنوات الأخيرة. لا يساعد ارتفاع العمالة في قطاع البناء في المناطق الريفية على كبح العمالة غير الرسمية في الريف، حيث إن أغلبية العمالة في الريف في مجال البناء غير رسمية (أكثر من 90%)، بالإضافة إلى حصة كبيرة من العمل في مجال البيع بالتجزئة والجملة أيضاً، وهما القطاعان اللذان أضافا معظم الوظائف في الريف في العقدين الماضيين، كما أبرز أعلاه (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2000b, 2022b).

ويتضح حدوث الفقر المدقع بين العاملين غير الرسميين من البيانات. في 2019/2020، وهي آخر بيانات متاحة عن الفقر، كان 39.3% من جميع العمال غير الرسميين في مصر فقراء، مقارنةً بـ 15.6% فقط من موظفي القطاع العام، بينما لا تتوفر بيانات عن الفقر داخل موظفي القطاع الخاص الرسمي لعام 2020/2019، ولكنه كان تاريخياً عند منتصف الفئتين (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2020). وهذا يمكن أن يساعد في تفسير انتشار الفقر في المناطق الريفية، على الرغم من ارتفاع معدلات العمالة، من خلال قناة العمالة غير الرسمية التي عادةً ما تعكس أجوراً أقل وفوائد أقل، والعمالة الناقصة.

نقاط الضعف والطريق نحو التنمية الريفية في مصر

يتضح دور العمل اللائق ونمو دخل العمل الحاسم في الحد من الفقر بشكل أكبر في أنجح التجارب العالمية في تلك السياقات، وهي التجربة الصينية. بين عامي 1978 و2019، قضت الصين على الفقر في الريف حيث انخفضت نسبة السكان الريفيين الفقراء من 96.2% إلى 0.6%، مما يمثل 765 مليون شخص أقل فقراً في أربعة عقود. وكما يوضح الرسم البياني الخامس، استحوذت زيادة دخل العمل على ثلثي عامل الحد من الفقر في الريف خلال فترة النجاح الرئيسية بين عامي 1988 و2007، مع مساهمة التحول الديموغرافي في معظم الجزء المتبقي، في حين لعب دخل التحويلات، سواء العامة أو الخاصة، مثل تحويلات المغتربين، دوراً مكملًا في المراحل الناضجة اللاحقة (World Bank, 2021).

الشكل 5 :



المصدر: World Bank (2021). China Economic Update: Beyond the Recovery, Charting a Green and Inclusive Growth Path. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/35897/China-Economic-Update-Beyond-the-Recovery-Charting-a-Green-and-Inclusive-Growth-Path.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

يجب أن تركز الجهود الناجحة للحد من الفقر في الريف بالضرورة على تعزيز دخل العمل، من خلال معالجة قضايا العمالة، سواء انعدام الفرص أو انخفاض جودتها. ولذلك، فإن المشكلة الرئيسية في مبادرة "حياة كريمة" الضخمة، للقضاء على الفقر في الريف في مصر في ثلاث سنوات، ليست مجرد طموحها المفرط، ولكن كيفية مقاربتها للفقر في الريف من خلال التدخلات المختارة.

من المؤكد أن المبادرة كانت تهدف إلى أن تكون على نطاق أصغر وغرض أكثر تحديداً، وأنه لم يكن هناك تخطيط شامل يدعم مثل هذا الطموح الكبير، كما هو واضح من توسيعها من 675 مليون جنيه مصري إلى 700 مليار جنيه مصري بعيد أكثر من عام واحد من بدء التشغيل. ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون نقص التخطيط ذريعة للتغاضي عن تخصيص مثل هذه الأموال العامة غير المسبوق، مع التركيز الضئيل على الأسباب الجذرية للمشكلة.

على الرغم من الاستشهاد بالتمكين الاقتصادي من خلال التدريب والعمالة كأحد الفئات الرئيسية للتدخل، وخلق فرص العمل كأحد المخرجات المتوقعة من المبادرة، كما أبرز في القسم الأول من هذه الورقة، إلا أن المصادر الرسمية كانت أكثر غموضاً عندما يتعلق الأمر بالتدخلات المتعلقة بالعمالة مقارنة بالفئات الأخرى.

ذكر في نتائج التقرير الثاني لقياس أثر المبادرة، المشار إليه في القسم الأول من الورقة، أن تدخلات المبادرة أدت إلى خلق 400 ألف فرصة عمل حتى منتصف عام 2022 (Ministry of Planning and Economic Development, 2022). ومع ذلك، لم يتم تقديم مزيد من التفاصيل، وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي. ومع ذلك، ذكرت مصادر رسمية أخرى أن المبادرة تخلق فرص عمل في القرى المستهدفة من خلال توظيف سكانها أثناء التدخلات، مشيرة إلى أن 30% من إجمالي العمال في هذه المشاريع هم من القرى (State Information Service, 2021). وهذا يشير إلى أن معظم هذه فرص العمل على الأرجح وظائف مؤقتة في مجال البناء غير المستدام، حيث إن أغلبية التدخلات

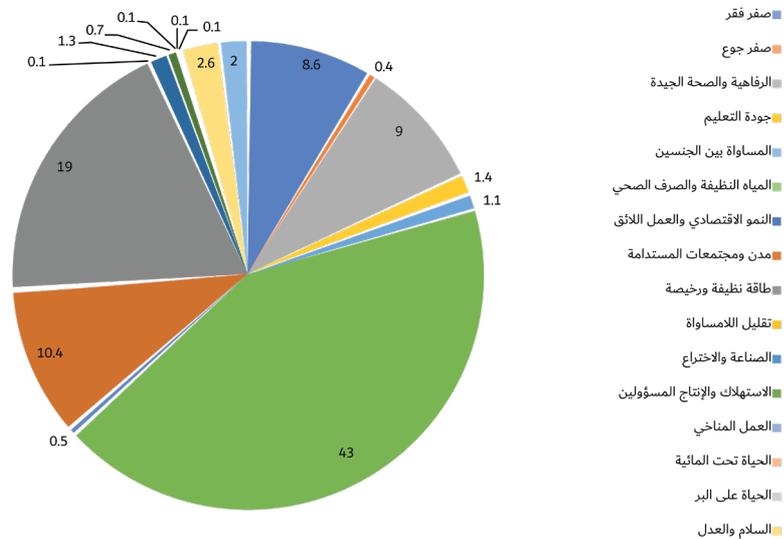
هي مشاريع بنية تحتية لن تخلق أو تحافظ على الكثير من فرص العمل بعد اكتمالها. وما يدعم ذلك هو أنه في عامين من المبادرة، بين نهاية عام 2019، بعد فترة وجيزة من بدء تشغيلها، ونهاية عام 2021، وهي آخر البيانات المتاحة، أضافت العمالة الريفية صافي 300 ألف وظيفة، حيث أضاف قطاع البناء صافي 200 ألف وظيفة، مع انخفاض صافي في العمالة الزراعية والتصنيعية (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2019a, 2022b).

بخلاف الإشارة الموجزة إلى عدد فرص العمل التي تم إنشاؤها حتى الآن من خلال التدخلات، تشير المصادر الرسمية أيضاً إلى مبادرة فرعية مزعوم إطلاقها، بعنوان "بداية" Start أطلقت بدورها المرحلة الأولى من برنامج تدريب العمالة (State Information Service, 2022a). ومع ذلك، لا يتوفر المزيد من التفاصيل حول عدد المتدربين المستهدفين، أو عدد من تلقوا التدريب بالفعل، أو إطار زمني لأهداف هذا البرنامج التدريبي، أو نطاقه ومحتوياته.

يتضح أيضاً ضعف التركيز على خلق فرص عمل مستدامة مقارنةً بالبنية التحتية من خلال توزيع الاستثمارات المخطط لها في مبادرة "حياة كريمة". كما يوضح الرسم البياني السادس، يخصص أقل من 10% من جميع تخصيصات التمويل لمبادرة العمل اللائق (0.5%)، والقضاء على الفقر (8.6%) والقضاء على الجوع (0.4%) مجتمعةً. من ناحية أخرى، حُصص لتدخلات البنية التحتية، من خلال عدة فئات، ما يقرب من ثلاثة أرباع الاستثمارات الإجمالية (Ministry of Planning and Economic Development, 2023). ويتم تقسيم تخصيصات تدخلات المبادرة إلى فئات بناءً على أهداف التنمية المستدامة، بما يتوافق مع هدف المبادرة المتمثل في توطيق هذه الأهداف.

الشكل 6: حصة "حياة كريمة" من تخصيصات أهداف التنمية المستدامة.

حصة "حياة كريمة" من تخصيصات أهداف التنمية المستدامة



بيانات من: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. Country Intervention: Egypt Decent Life Initiative. https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/II_2_Country_Intervention_Egypt_Decent_Life_Initiative_SherifElHello_MoPED_Egypt.pdf

علاوة على ذلك، لا تركز المبادرة التمويل والجهود على تدخلات البنية التحتية فحسب، بل إن نقص التخطيط أيضاً يؤثر على كفاءة الإنفاق المخصص للبنية التحتية. على سبيل المثال، تشمل الفئة ذات أعلى حصة من التخصيصات - 43% كما هو موضح في الرسم البياني السادس - أي المياه النظيفة والصرف الصحي، تدخلات لتبطين 20,000 كيلومتر من المجاري المائية، بتكلفة مقدرة بـ 80 مليار جنيه مصري في عام 2021، كما ذكر في القسم الأول. ومع ذلك، بحلول نهاية عام 2022، بعد تبطين ما يقرب من 6000 كيلومتر من المجاري المائية بالفعل، قررت وزارة الري إعادة تقييم المشروع ودراسة كل مجرى مائي على حدة لتقييم ما إذا كان يحتاج إلى تدخل أم لا، وبدأت في العمل على دليل لوضع إرشادات مستقبلية لباقي المشروع (M. Alaa, 2022)، مما يسלט الضوء على أن تبطين جميع المجاري المائية هو هدر للموارد العامة (Badr et al., 2023).

وباختصار، مبادرة "حياة كريمة" هي مبادرة بنية تحتية ضخمة سيئة التخطيط. ومن المرجح أن تحسن من توفير الخدمات القيمة للسكان الريفيين، بما في ذلك الخدمات الصحية، والتعليمية، والصحية، والحكومية. ومع ذلك، من المرجح أن يكون الإنفاق على هذه المشاريع البنية التحتية غير كفء بسبب سوء التخطيط، كما أنه من غير المرجح أن تخلق هذه التدخلات وظائف مستدامة أو تقضي على الفقر في الريف كما يتم الترويج.

حتى الاستثمارات في التعليم، التي تتخلف بوضوح في المناطق الريفية مقارنة بالمدن (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2019b)، لن تكون كافية لتحقيق الهدف الطموح لمبادرة "حياة كريمة". فالتعليم لم يعد يضمن الحصول على وظيفة لائقة في مصر، في ظل نقص حاد في فرص العمل الرسمية في سوق العمل (Assaad, et al., 2019). وينعكس ذلك في الارتباط العكسي بين مستوى التعليم والبطالة في مصر. تبلغ البطالة 2.2% بين السكان الأميين، ثم ترتفع تدريجياً مع المزيد من التعليم، لتصل ذروتها عند 14.9% لمستويات التعليم الجامعي وما بعد الجامعة (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 2022b). ويُفسر ذلك بعزوف خريجي الجامعات، مقارنة بالأميين أو ذوي مستويات التعليم الأقل، عن قبول العمل غير الرسمي - على الأقل في السنوات الأولى بعد التخرج - الذي تحول إلى الوجهة الرئيسية للعمل (Assaad, 2014).

وهكذا، فإن محاربة الفقر في الريف في مصر، من خلال خلق فرص عمل لائقة، ستتطلب مجموعة مختلفة من السياسات العامة. يجب على صانعي السياسات في مصر أن يدركوا أن العمل اللائق للسكان الريفيين لن يكون على الأرجح في نفس القطاعات التي تهيمن حالياً على العمالة الريفية، سواء الزراعة أو البناء أو تجارة الجملة والتجزئة. كما يجب عليهم أن يدركوا أن مثل هذا العمل الذي يخفف الفقر قد لا يكون حتى موقعه الجغرافي داخل المناطق الريفية ككل.

اعتمد التحول الهيكلي الناجح عالمياً على انتقال العمال من العمالة الزراعية إلى قطاع تصنيع ناشئ ومنتج بسرعة، ثم إلى الخدمات في وقت لاحق (Guillermo Beylis, et al., 2020). وفي التجربة الصينية الناجحة المذكورة في الحد من الفقر في الريف، ساهم ارتفاع

دخل العمل بنسبة ثلثي عامل الحد من الفقر في الريف بين عامي 1988 و2007، كما دُكر سابقاً، واعتمد مثل هذا الارتفاع في دخل العمل إلى حد كبير في الفترة الأولى (1988-1995) على زيادة الإنتاجية في الزراعة، في حين دفع طفرة فرص العمل في الصناعة والخدمات ارتفاع دخل العمل، وبالتالي الحد من الفقر، في الفترة الثانية (1995-2007) (World Bank, 2021).

في مصر، كانت المشكلة المتجذرة هي فشل التحول الهيكلي على مر العقود السابقة. نما عدد السكان الذين هم في سن العمل بسرعة بفعل التحول الديمغرافي، ولكن النمو لم ينتقل إلى العمل في قطاعات عالية الإنتاجية، في حين أصبح القطاع الزراعي مشبعاً وتوقف عن استيعاب المزيد من العمالة، كما ذكر. وبدوره أدى ذلك إلى انخفاض معدلات العمالة، والاعتماد على العمالة غير الرسمية وغير المستقرة والإنتاجية المنخفضة، حيث يكون الدخل منخفضاً جداً في هذه الظروف. تسبب فشل التحول الهيكلي في مصر في بقاء نمو قطاع التصنيع، الذي لم يمتص العمالة الريفية الفائضة وشكل أقل من 15% من إجمالي العمالة لما لا يقل عن 30 عاماً الماضية (Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 1990, 2022b). واعتمد سوق العمل تقليدياً على قطاع البناء، الذي يظهر عمالة غير رسمية سائدة. علاوة على ذلك، فإن انخفاض الإنتاجية وتضخم القطاع الإداري العام، إلى جانب خدمات أخرى تتسم بانخفاض الإنتاجية، بما في ذلك الضيافة وتجارة التجزئة والجملة، تتسم أيضاً بانتشار واسع النطاق للعمالة غير الرسمية (Ikram, 2019).

إلى حد كبير، كان بقاء نمو فرص العمل الرسمي عالية الإنتاجية في مصر، في التصنيع وغير ذلك، نتيجةً لبيئة أعمال غير مشجعة (Islam, et al., 2022). لعبت المحسوبية والفساد وتدخل الدولة غير المتكافئ لصالح الشركات غير الفعالة المرتبطة بها، الدور الرئيسي في مصر منذ التحول إلى اقتصاد السوق منذ عقود (Hertog, 2016). وقد تفاقم ذلك بسبب الحواجز التجارية الخانقة والمنافسة غير المتكافئة العائدة للدور المباشر للشركات المملوكة للدولة، التي تتجاوز 297 شركة، و51 وكالة اقتصادية، و60 شركة تابعة لوزارة الدفاع، تنافس القطاع الخاص في 23 من أصل 24 مجموعة صناعية في الاقتصاد المحلي (International Finance Corporation, 2020).

وبالتالي لا يحتاج التحول الهيكلي الناجح في مصر، لخلق فرص عمل لائقة ومستدامة للسكان الريفيين والتخفيف من الفقر في الريف، للمزيد من برامج الدولة والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية. بل سيتطلب بالضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية عميقة لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتشجيع نمو القطاع الخاص الرسمي. وستحتاج مثل هذه الإصلاحات إلى مكافحة الفساد وحماية حقوق الملكية وكبح عدم اليقين في السياسة العامة، وإزالة الحواجز أمام التجارة، والحد من دور الشركات المملوكة للدولة والمرتبطة بالجيش.

ومع ذلك، فإن مثل هذه الإصلاحات لمعالجة الفشل العام في السياسات العامة، أو ما يسمى بفشل الحكومة، عادة ما تؤدي إلى نمو القطاعات الصناعية والخدمية الأقل تطوراً. أما نمو القطاعات المتقدمة، من ناحية أخرى، التي تعتمد على التكنولوجيا والابتكار بشدة، وتحقق التحول الهيكلي الذي أدى إلى نمو شامل وسريع ورفع عشرات الملايين من دائرة الفقر في آسيا وأماكن أخرى، فهو يتطلب سياسات عامة تعالج فشل السوق الخاص بكل قطاع أيضاً، وتحديد سياسات عامة صناعية نشطة (Cherif, et al., 2022). وتشمل هذه السياسات العامة التركيز على التوجه نحو التصدير، على النقيض

من استراتيجيات الاستيراد البديلة، من خلال تدابير مثل خفض الضرائب المستهدفة لمبيعات التصدير، واسترداد التعريفات الجمركية على المنتجات شبه المصنعة المستوردة، والإعانات لشراء مدخلات محلية، ووكالات ترويج الصادرات. وتشمل السياسات العامة، المثبتة لفعاليتها أيضاً، استخدام المشتريات العامة لتشجيع الإنتاج المحلي والتغيير التكنولوجي، وتخصيص الإقراض بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر لقطاعات محددة، وإنشاء حاضنات أعمال، وتوفير إمكانية الوصول إلى الأراضي العامة بأسعار أقل من سعر السوق، وخفض ضرائب العمل لقطاعات معينة، وتقديم حوافز وإعانات للبحث والتطوير (Cherif, et al., 2022).

وتعيدنا مثل هذه التدابير من سياسات عامة صناعية نشطة، التي تتطلب تدخلاً مكثفاً من الدولة، إلى نقطة البداية. ففي بيئة مؤسسية ضعيفة مثل البيئة المصرية، من المرجح أن تتم اختطاف هذه السياسات العامة من قبل مصالح خاصة، وهو بالفعل ما حدث لعقود من المحسوبية في مصر (Cherif & Diwan, 2014; Diwan, et al., 2018; Eibl & Malik, 2016)، مما يجعل الإصلاح المؤسسي مرة أخرى هو الطريق الضروري للمضي قدماً. على العكس من ذلك، فقد تدهورت بعض المؤشرات المؤسسية والحوكمة الرائدة في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، في مقدمتها المساءلة ومكافحة الفساد. وبالرغم من تحسن بعض المؤشرات الأخرى قليلاً إلا أن مصر ما زالت في الثلث الأدنى بين الدول عالمياً في معظم مؤشرات الحوكمة (World Bank, 2022). كما تشير بعض العلامات إلى تراجع اهتمام الدولة بالتجارة العالمية. تتضمن مبادرة "حياة كريمة" الفرعية "البداية" Start، المذكورة سابقاً، رؤية موجزة للتنمية الصناعية توحى بشكل مقلق بسياسات بديلة للاستيراد (State Information Service, 2022a)، والتي ثبت فشلها منذ فترة طويلة (Cherif, Hasanov, 2019).

علاوة على ذلك، وبصرف النظر عن التكهانات، لا توجد حتى الآن سوى مؤشرات قليلة على وجود قيود فعلية على دور الشركات المملوكة للدولة والكيانات المرتبطة بالجيش في الاقتصاد. بل إن مبادرة "حياة كريمة" تضمن دوراً رئيسياً لوزارة الإنتاج الحربي، والتي يُفترض أنها تشارك في مبادرة تدريب القوى العاملة (State Information Service, 2022a). كما تُعد الوزارة والكيانات المرتبطة بالجيش مصادر رئيسية في سلسلة إمدادات المشتريات الضخمة لمبادرة "حياة كريمة" (Agag, 2021).

الخاتمة

من غير المرجح أن تنجح تدخلات البنية التحتية لمبادرة "حياة كريمة" في القضاء على الفقر في الريف في مصر. في الواقع، وكما ذكر، من المرجح مع الأزمة الاقتصادية الحالية في البلاد - والتي انعكست في الانخفاض الحاد وغير المسبوق للجنه المصري والارتفاع المتصاعد للتضخم في عام 2022 وأوائل عام 2023 - أن يكون الفقر قد ارتفع بالفعل بشكل حاد في مصر، ولا سيما في المجتمعات الريفية الهشة. ومع ذلك، لا تتوفر بيانات رسمية عن الفقر بعد عام 2020 وكما ذكر، توقفت أيضاً البيانات والتقارير الرسمية عن مبادرة "حياة كريمة" بعد عام 2020 عن تضمين تحديثات عن نتائج الفقر.

يمكن القول بأن النموذج الذي يعتمد على مشاريع البنية التحتية الضخمة لتوليد النمو والعملية (State Information Service, 2022b)، والذي تبنته الدولة المصرية خلال معظم العقد الماضي، قد ساهم في الواقع في الأزمة الاقتصادية الحالية في البلاد. فطوال السنوات القليلة الماضية، أنفقت الدولة عشرات المليارات من الدولارات على مشاريع

بنية تحتية وإنشاءات ضخمة منخفضة العائد، بما في ذلك عاصمة إدارية جديدة شرق القاهرة، بتكلفة تقديرية قدرها 58 مليار دولار، وخط ثالث لمترو القاهرة، بتكلفة 5.8 مليار دولار، ومونوريل للعاصمة الجديدة، بتكلفة 4.5 مليار دولار، وجسر الملك سلمان، بتكلفة 4.5 مليار دولار (Delloitte, 2021)، وسكة حديدية كهربائية عالية السرعة بتكلفة 4.5 مليار دولار، وطريق التفافي لقناة السويس، بتكلفة مقدرة بنحو 8 مليارات دولار (Springborg, 2022)، ومشروع توسعة إضافي لقناة السويس جارٍ حالياً، بتكلفة 14 مليار دولار (Egypt's Project Map, n.d.b).

تم تمويل هذه الاستثمارات الضخمة إلى حد كبير عن طريق الاقتراض. ونتيجة لذلك، ارتفعت الديون الخارجية لمصر من 46.1 مليار دولار في منتصف عام 2014 (Central Bank of Egypt, 2016)، عندما تولى الرئيس السلطة، إلى 155.7 مليار دولار بحلول منتصف عام 2022، وهي آخر البيانات المتاحة (Central Bank of Egypt, 2022b). وهكذا، عندما ضربت الصدمات الخارجية لجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية الاقتصاد المصري، مما أثر على تدفقات العملة الأجنبية وتكلفة الواردات، اندلعت الأزمة.

كان اختيار النظام لهذا النموذج غير المستدام على الأرجح لتجنب الإصلاحات المؤسسية والسياسية العميقة والضرورية، والتي تتطلب توفير بيئة مشجعة للأعمال ونجاح نموذج النمو الشامل، مع قطاع خاص فاعل يقود خلق الوظائف المستدامة والشاملة.

ليس من المفاجئ فشل هذا النموذج الحالي في تحقيق تنمية شاملة، ويمكن القول إنه دفع الاقتصاد المصري ومستويات معيشة السكان إلى موقع هش للغاية. وبالتالي، من غير المرجح أن يحل حشد المزيد من الاستثمارات العامة، في مشروع بنية تحتية ضخمة آخر، مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية، ومن العدل توقع أن هذا قد يفاقمها حتى.

المصادر والمراجع

AGAG, A. (2021, March 5). Ministry of Military Production and AOI to Supply for Haya Karima Initiative. Shorouknews. Retrieved from: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05032021&id=49b78545-e5e7-4874-9ade-b00aa3d3928d>

ALAA, A. (2022). Minister of Irrigation on Lining Waterways: What We Used to Achieve in A Year, We Achieve in A Day. Shorouknews. Retrieved from: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=11022022&id=f-86b5f3c-251f-4f66-86ee-d4996f9b9b12>

ALAA, M. (2022). Will Ministry of Irrigation Withdraw Waterways Development Project? Ministry's Spokesman Answers. Shorouknews. Retrieved from: <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12092022&id=338e62a4-ca74-4373-9b30-7fb773e40ef0>

ASSAAD, R. (2014). Making Sense of the Arab Labor Markets: The Enduring Legacy of Dualism. IZA Journal of Labor & Development, 3:6.

ASSAAD, R. & KRAFFT, C. & SALEMI, C. (2019). Socioeconomic Status and The Changing Nature of School-To-Work Transitions in Egypt, Tunisia, and Jordan. Economic Research Forum, Working Paper Series, No. 1287.

BADR, A., ET AL. (2023). The Minister of Irrigation in front of Parliament: 'Lining all the canals is a waste of public money...and the national project has problems'. Almasryalyoum. Retrieved from: <https://www.almasyalyoum.com/news/details/2795568>

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (1990). Annual Bulletin of Labour Force Survey.

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (2000a). Annual Bulletin for Crop Area and Plant Production Statistics.

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (2000b). Annual Bulletin of Labour Force Survey.

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (2005). Annual Bulletin of Labour Force Survey.

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (2019a). Annual Bulletin of Labour Force Survey.

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (2019b). National Census of Population, Housing, and Establishments 2017.

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (2020). Indicators of Income, Expenditure, and Consumption Survey 2019/2020.

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (2022a). Annual Bulletin for Crop Area and Plant Production Statistics.

CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC MOBILIZATION AND STATISTICS. (2022b). Annual Bulletin of Labour Force Survey.

CENTRAL BANK OF EGYPT. (2016). External Position of the Egyptian Economy 2015/2016. Vol. No. (54).

CENTRAL BANK OF EGYPT. (2022a). External Position of the Egyptian Economy 2021/2022. Vol. No. (78).

CENTRAL BANK OF EGYPT. (2022b). Inflation Historical. Retrieved from: <https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/Inflationhistorical.aspx>

CHEKIR, H. & DIWAN, I. (2014). Crony Capitalism in Egypt. *Journal of Globalization and Development*, Volume 5, Issue 2.

CHERIF, R. ET AL. (2022). Industrial Policy for Growth and Diversification: A Conceptual Framework. IMF. Retrieved from: <https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2022/09/28/Industrial-Policy-for-Growth-and-Diversification-A-Conceptual-Framework-519714>

CHERIF, R. & HASANOV, F. (2019). The Return of The Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy. (Report No. WP/19/74). IMF.

DELLOITTE. (2021). African Construction Trends Report 2021.

DIWAN, I. ET AL. (2018). Pyramid capitalism: Cronyism, regulation, and firm productivity in Egypt. *The Review of International Organizations*. 15, 211–246. <https://doi.org/10.1007/s11558-018-9327-2>

DIWAN, I. & SCHIFFBAUER, M. (2018). Private Banking and Crony Capitalism in Egypt. *Business and Politics*. 20(3):1-20. Re-

trieved from: https://www.researchgate.net/publication/323495881_Private_banking_and_crony_capitalism_in_Egypt

EGYPT'S PROJECTS MAP. (n.d.a). Haya Karima Initiative. Retrieved from: <https://egy-map.com/initiative/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9>

EGYPT'S PROJECTS MAP. (n.d.b). Suez Canal Project. Retrieved from: <https://egy-map.com/project/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A5%D8%B2%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3>

EIBL, F. & MALIK, A. (2016). The Politics of Partial Liberalization: Cronyism and Non-Tariff Protection in Mubarak's Egypt. Centre for the Study of African Economies Working Paper WPS/2016/27.

EL NOUR, S. (2014). Rural Development and Agriculture Policies in Egypt: Historical Roots and Effects on Farmers. *Omran Journal*, 10.

FRANCE24. (2023, January 17). Egypt's Economic Turmoil Squeezes Struggling Middle Class. Retrieved from: <https://www.france24.com/en/live-news/20230117-egypt-s-economic-turmoil-squeezes-struggling-middle-class>

BEYLIS, G. ET AL. (2020). Going Viral: COVID-19 and the Accelerated Transformation of Jobs in Latin America and the Caribbean. World Bank. Retrieved from: <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/c5193579-bf36-503b-8492-5a4ef304dced/content>

HAYA KARIMA. (2023). About Haya Karima. Retrieved from: https://www.hayakarima.com/about_en.html

HERTOG, S. (2016). Is There an Arab Variety of Capitalism? *Economic Research Forum*, ERF Working Paper Series, 1068.

INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION. (2020). County Private Sector Diagnostic: Creating Markets in Egypt: Realizing the Full Potential of a Productive Private Sector. World Bank.

IKRAM, K. (2019). Structural Transformation in Egypt 1965-2015. (Monga, C. & Yifu Lin, J. Eds.). *The Oxford Handbook of Structural Transformation*, Oxford University Press.

ISLAM, M. ET AL. (2022). Jobs Undone: Reshaping the Role of Governments toward Markets and Workers in the Middle East and North Africa. World Bank. Retrieved from: <https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/6208c7c8-8f6a-59a3-b545-23612b2ce712/content>

NAWAR, M. (2006). Rural Development Policies in Egypt: Historical Background and Evolution of the Institutional Framework. In: Chassany J.P. (ed.), Pellissier J.-P. (eds.) Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne. p. 45-54. Montpellier: CIHEAM.

MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT. (2021a). Egypt's 2021 Voluntary National Review. UN. Retrieved from: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/279512021_VNR_Report_Egypt.pdf

MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT. (2021b). Egypt's Human Development Report 2021 - Development, a right for all: Egypt's Pathway and Prospects. UNDP. Retrieved from: <https://www.undp.org/egypt/egypt-human-development-report-2021>

MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT. (2021c). Planning Ministry Launches 1st Electronic System for 'Decent Life' Initiative. Retrieved from: <https://mped.gov.eg/singlenews?id=253&lang=en>

MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT. (2021d). Egypt's Planning Ministry Reviews A Report Measuring The Impact of The 'Decent Life' Presidential Initiative. Retrieved from: <https://mped.gov.eg/singlenews?id=242&lang=en>

MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT. (2022). Egypt's Ministry of Planning and Economic Development Issues A Follow-Up Report on 'Decent Life' Performance During FY 21/2022. Retrieved from: www.sis.gov.eg/UP/حياة%20%20حياة%20كريمة%20كريمة.pdf

MINISTRY OF PLANNING AND ECONOMIC DEVELOPMENT. (2023). The National 'Decent Life' Project for the Development of the Egyptian Countryside. UNESCWA. Retrieved from:

MOHARRAM, I. (1998). Shrouk: The Egyptian National Programme for Comprehensive Rural Development. UNESCWA. Retrieved from: <https://digitallibrary.un.org/record/1292813?ln=en>

MOHIELDIN, M. (2022). Financing Sustainable Development in Egypt Report. Cairo: League of Arab States.

OECD. (2009). OECD Employment Outlook 2009: Tackling the Jobs Crisis. Retrieved from: https://doi.org/10.1787/empl_outlook-2009-en

OXFORD BUSINESS GROUP. (2022). The Report: Egypt 2022. Retrieved from: <https://oxfordbusinessgroup.com/reports/egypt/2022-report>

SALEM, S. & GLEASON, J. (2003). An Example of Poverty Reduction in Egypt: Contributing Factors, Sustainability, and Lessons. Pro-Poor Economic Growth Research Studies. Retrieved from: https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnacy517.

SOLIMAN, I. & GABER, M. (2010). Rural Development Policies in Egypt. SUSTAINMED Working Paper, No. 02 V2 (2). Retrieved from: https://mpr.ub.uni-muenchen.de/66630/1/MPRA_paper_66630.pdf

SPRINGBORG, R. (2022). Snapshot – Follow the Money to the Truth about Al-Sisi's Egypt. Project on Middle East Democracy. Retrieved from: <https://pomed.org/publication/snapshot-follow-the-money-to-the-truth-about-al-sisi-egypt/>

STATE INFORMATION SERVICE. (2021). Ministry of Planning Issues a Report on Haya Karima and its Achievement of SDGs. Retrieved from: <https://www.sis.gov.eg/Story/222641/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B%D9%8A%D8%B7-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8B%D8%A7-%D%AD%D9%88%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9%D9%88%D9%85%D8%AF%D9%89-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%87%D8%A7-%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9?lang=ar>

STATE INFORMATION SERVICE. (2022a). Decent Life Initiative. Retrieved from: <https://www.sis.gov.eg/Story/172987/Haya-Karima-Initiative?lang=en-us>

STATE INFORMATION SERVICE. (2022b). Government: Mega Projects Caused a Record Drop-in Unemployment Rate in 30 Years. Retrieved from: <https://www.sis.gov.eg/Story/171495/Government-Mega-projects-caused-a-record-drop-in-unemployment-rate-in-30-years?lang=en-us>

STATE INFORMATION SERVICE. (2023). Haya Karima: The National Project to Develop the Egyptian Countryside. POMED. Retrieved from: <https://www.sis.gov.eg/UP/حياة%20كريمة/حياة%20كريمة.pdf>

UNITED NATIONS. (2007). The Employment Imperative: Report on the World Social Situation 2007. (Report No. ST/ESA/315). Department of Economic and Social Affairs. Retrieved from: https://www.un.org/esa/socdev/rwss/docs/2007/rwss07_fullreport.pdf

WORLD BANK. (2002). Arab Republic of Egypt: Poverty Reduction in Egypt, Diagnosis and Strategy (Report No. 24234-EGT). Retrieved from: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/611841468770090531/pdf/Main-report.pdf>

WORLD BANK. (2021). China Economic Update: Beyond the Recovery, Charting a Green and Inclusive Growth Path.

WORLD BANK. (2022). Worldwide Governance Indicators. Retrieved from: <https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

